رئيس نقابة المحامين بلحج لـ« الميثاق »:

التهاون مع دُعاة التمزق يجعلهم يتمادون في غيّهم

■ أكد عادل المسعودي -رئيس فرع المؤتمر بردفان ورئيس نقابة المحامين بلحج أنه ليس من حق أي شخص أو جماعة أو حزب في ادعاء الوصاية أو التحدث باسم المحافظات الجنوبية والشرقية.. وقال: إن فعل ذلك ينم عن عقلية شمولية تجاوزها الزمن، وطالب كافة الفعاليات السياسية والمناضلين الوحدويين والوجهاء والشخصيات الاجتماعية التصدي لتلك الدعوات وشرح مخاطرها على الوحدة والثوابت والهوية الوطنية.. وقال: إن ثقافة الكراهية والمناطقية التي يروج لها دعاة التمزق محكوم عليها بالفشل والزوال.. مشدداً على ضرورة مواجهتها لأن التهاون مع هذه الأفكار والاعمال سيجعلها تتسع وتصبح أكثر خطراً.. حول هذه المواضيع وغيرها كانت محور لقائنا مع الاخ عادل المسعودي رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمديرية ردفان ورئيس نقابة المحامين في محافظة لحج والعضو المؤسس للهيئة الوطنية للدفاع عن الوحدة.. فإلى الحصيلة:

لقاء/ عارف الشرجبي

الديمقراطية ليست معول هدم أو عباءة للخارجين على الثوابت

ادّعاء الوصاية حنين للنظام الشمولي

عادل المسعودي

لا نريد نبش الماضي الأسود.. والوحدة جُبّتْ ما قبلها

□ شهدت مديرية ردفان مؤخراً جملة من الاختلالات الامنية وأعمال التخريب.. لماذا في تصورك تستهدف ردفان؟

– هذه الأعمال ليست وليدة اللحظة ولكن منذ إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٦م وعدم حصول احزاب المعارضة في المشترك على النتائج التي كانت تسعى لتحقيقها، حاولت افتعال المشكلات أمام المؤتمر الشعبي لتثنيه عن تنفيذ البرنامج الانتخابي، ودفعت بطريقة أو بأخرى للنزول للشارع عن طريق تشكيل الجمعيات والنقابات والمطالبة بالحقوق كذريعة للقيام بتلك الأعمال المخلة بالأمن والاستقرار او الدعوات المناطقية وغرس ثقافة الكراهية لدى بعض افراد المجتمع، ولكن عندما وجّه الاخ رئيس الجمهورية بمعالجة تلك المشكلات وتم حلها فعلاً سعى اولئك المأزومين لإقناع البعض بعدم الذهاب الى اللجان المعنية بمعالجة أوضاعهم لتظل المشكلة قائمة ومن ثم رفع سقف المطالب والدعوات التحريضية ضد الوحدة والثوابت الوطنية وبث ثقافة الكراهية والمناطقية والانفصالية، ورغم ذلك فإن تأثيرهم محدود جداً مهما حاولت بعض الصحف التضخيم من مكانة هؤلاء، وهو ما جعلهم يصدقون أنفسهم ويتطاولون على النظام والقانون والقيام بقطع الطرقات وقتل الأبرياء ونهب الممتلكات.

سوابق

□ ادعاؤهم بمطالب حقوقية هل وفر لهم نوعاً من التأييد؟

– هؤلاء المخربون ودعاة التمزق معروفون بأنهم من أصحاب السوابق الجنائية وهم ممن نكلوا بالشرفاء والمناضلين في سبعينيات القرن الماضي إبان حكم الحزب الاشتراكي، ولذلك ظلوا محصورين وعددهم محدود، فالاشخاص والوجوه التي نراها في ردفان تثير الشغب وتعتدي على الناس هي نفسها التي نشاهدها في الضالع وغيرها من المناطق التي يتردون عليها بين الفترة والأخرى.

□ ولماذا في تصورك يلجأون لمثل هذه الاعمال المجرمة؟

– كما قلت لك بأنه عندما لم تحقق المعارضة النتائج المرجوة في الانتخابات الأخيرة سعت الى زعزعة الأمن والاستقرار والضغط على الدولة إلى الانقلاب على الدستور مهما كان الثمن، إلا أنه كما يقال- انقلب السحر على الساحر، وبدأت هذه العناصر تخرج عما هو مخطط لها من أحزاب المشترك وتحديداً الاشتراكي إما بدوافع حب الظهور والبحث عن زعامة جوفاء، أو سعياً للحصول على الدعم المالي الذي يأتي من خارج الحدود، وفي كل الاحوال فالجميع وجهان لعملة واحدة.

□ تركيزهم على ردفان وبعض المناطق الاخرى للقيام بأعمالهم.. لماذا؟

– معروف أن أبناء ردفان هم من طلائع المدافعين عن ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر وأيضاً الدفاع عن الوحدة اليمنية في صيف ١٩٩٤م، ولذلك سعى هؤلاء للانتقام منهم وتشويه دورهم الوطني الوحدوي.

لا أوصياء

□ لوحظ قيام تلك العناصر بادعاء الوصاية على بعض المحافظات الجنوبية والشرقية؟

– لا وصاية لأحد أو حزب على أية محافظة أكانت في الشرق أو الغرب أو الجنوب أو الشمال، مهما حاول البعض ادعاء ذلك أو ركب موج الاستعمار الذي حاول تمزيق الوطن الى شمال وجنوب والى أكثر من ٢٢ سلطنة وإمارة، فاليمن وُجد موحداً ومن يقل غير ذلك فهو إما مجنون أو واهم بعودة حكم الحزب الشمولي الذي مازال البعض منهم مسكونين بأفكاره التي ماتت في عقر دارها وأصبحت من الماضي، وبالتالي فالشعب هو من دافع عن الوحدة وجعل الحزب الاشتراكي يدرك أن العودة للحكم ليس من باب ادعاء الوصاية بل عبر صناديق الاقتراع والتداول السلمي للسلطة.

□ ألا ترى أن نشر ثقافة الكراهية والانفصال يؤثر على الوحدة؟

– الدعوة للانفصال والتشرذم عمل ممقوت ومخالف لتعاليم الدين الذي يدعونا للتوحد ونبذ الفرقة، فقد قال تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا» ناهيك عن أن هذه الدعوات تسير ضد المنطق والعقل والتاريخ الذي يؤكد أن اليمن موحد منذ الأزل، ومع ثقتي بأن هذه الثقافة لن تلقى قبولاً لدى الناس الذين عاصروا فترة حكم الحزب الاشتراكي الذي جعل الناس يطوبون للحصول على كيلو بصل أو أرز، ولكن الخشية الحقيقية هي على الشباب الذين لم يعيشوا قسوة حكم الاشتراكي ولم يكتووا بناره التي مازالت آثارها باقية حتى اليوم، وأنا هنا أحد نفسي مرغماً على الحديث عن تلك الحقبة الزمنية البائسة التي عاشها المواطن تحت وطأة الحزب قبل إعادة تحقيق الوحدة ليس بغرض نكء الجراح ولكن لنذكّر الشباب بخطورة الانجرار خلف تلك الدعوات المقوتة أو زرع الكراهية بين أبناء الشعب الواحد تلبية لرغبات ومصالح عناصر اعتادت على رائحة الدم وفرض السلطة بالحديد والنار.

□ هذه الثقافة على خطورتها من المسئول عن مواجهتها وكيف؟

– غرس ثقافة الولاء الوطني ونبذ العنف والكراهية تتحملها العديد من الجهات الرسمية والشعبية والفعاليات السياسية وبالتالي فالأسرة هي المعنية بالدرجة الأولى بتلقين الأطفال والشباب أهمية حب الوطن وايضاً المدرسة، وياتي بعد ذلك دور الإعلام ووزارة الثقافة، كما أن الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات المناضلة وغير ذلك كلهم معنيون بالحفاظ على الثوابت وغرس قيم الولاء الوطني.

□ الا ترى صعوبة ذلك في ظل وجود أحزاب وجماعات تعمق من هذه الثقافة؟

– ليس هناك أمر مستحيل، فإذا كان هناك حزب يريد غرس هذه الثقافة فهناك العديد من الأحزاب الوطنية التي على استعداد للنزول للميدان ناهيك عن المنظمات والوزارات المعنية في التربية والاعلام والثقافة، ولذلك لابد من عمل استراتيجية وطنية وخطط بعيدة ومتوسطة وقصيرة لغرس قيم الولاء الوطني في أوساط المجتمع سواء من خلال المناهج الدراسية أو الاعلام او المسرح أو غير ذلك.. المهم لابد من التحرك اليوم قبل غدٍ.

تجريم

□ وماذا عن الجانب القانوني والتشريعي في حماية الهوية وهل نحن بحاجة الى سنّ قوانين تجرم المساس بالهوية والثوابت؟

– فعلاً لقد أصبحنا اليوم في أمس الحاجة لسن القوانين الواضحة التي تجرم كل من يمس الثوابت الوطنية او يعمل على غرس الكراهية أو يدعو للانقلاب على الوحدة وفرض الانفصال سواء أكان ذلك الجرم صادراً من شخص أو أشخاص أو حزب أو من قبل الصحف التي للأسف الشديد نُرى الكثير منها تسعى جاهدة لتبني هذه الثقافة المشؤومة او لإثارة المشاكل وتضخيم الاحداث لإثارة الرعب بين أوساط الناس سواء بدوافع حزبية أو مالية من قبل القائمين عليها.

□ دعني أسألك كقانوني: هل القيام بالتخريب والقتل وزرع ثقافة الكراهية يأتي ضمن النهج الديمقراطي أم يُعد اعتداء على هذا النهج؟

– الديمقراطية والتعددية والحرية السياسية ليست مظلة أو عباءة تستتر تحتها تلك الأعمال الخارجة على الثوابت المنافية للنهج الديمقراطي في كل دول العالم، فالثوابت ولا يجوز المساس بها تحت أي ظرف او ذريعة مهما كانت.

فالمعروف أن الديمقراطية هي السعي لكسب ثقة الناخب للوصول الى السلطة سلمياً وليس معول هدم للانقضاض على الوحدة والثورة والسلم الاجتماعي، ولذا لابد من تطبيق القانون ضد كل من يرتكب جرماً سواءً ضد الاشخاص أو قطع الطريق او غيرها.

□ وماذا عن الجرائم التي تمت أثناء الحزب الشمولي في السبعينيات، وهل يخضع مرتكبوها للمساءلة القانونية؟

– نحن لا نريد ان ننبش الماضي الأسود الذي عاشته بعض المحافظات قبل الوحدة ويجب أن نتعلم من عفو وسماحة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي أكد أكثر من مرة أن الوحدة تجبُّ ما قبلها وأصدر قرار العفو العام وفتح صفحة جديدة.

□ ولكن جرائم القتل لا تسقط بالتقادم؟

– هذا صحيح من الناحية القانونية خاصة وأن القتل وازهاق الأرواح من الحقوق الخاصة «ولكم في القصاص حياة» والعفو العام يمكن أن يكون في الحقوق والقضايا العامة أو السياسية ولا أخفيك بأني قد سمعت في الفترة الاخيرة أن أسراً كبيرة ممن تعرض أهلها للقتل والسحل في عدن في فترة السبعينيات تعتزم رفع دعاوى قضائية ضد مرتكبي تلك الاعمال، ورغم أن هذا من حقهم طبقاً للقانون الا أن العفو والتسامح أولى من أجل تضميد الجراح والبدء بفتح صفحة جديدة، ولكن ينبغي أيضاً تكاتف كل جهود المخلصين والشرفاء والمناضلين في تفويت الفرصة على دعاة التمزيق والفتنة الذين نشاهدهم يقطعون الطريق ويقتلون الأبرياء تحت الدعوات الانفصالية حتى لا نسمح لهؤلاء تكرار واجترار الماضي الاسود.

□ على ذكر التسامح برزت أصوات تدعو للتسامح .. كيف ترى ذلك؟

– الدعوة للتسامح أمر جيد ولكن ينبغي ألا تكون كلمة حق يراد بها باطل، فما شاهدناه من نتائج تلك الدعوات هو مزيد من القتل الذي تسبب به دعاة التسامح، ثم أن التسامح يفترض أن يتم من قبل تلك الجماعات مع من تم قتل أهاليهم وسحلوهم خلال السبعينيات والثمانينيات ولكن ما حدث هو اجتماع القتلة فيما بينهم في الوقت الذي لم يدع أولياء المجني عليهم من قبل دعاة التسامح، ولابد من الإشارة الى أن الغرض من دعوات التصالح والتسامح استعراض القوة ومغالطة الناس بأنهم قد تغيروا.

لا يوجد إقصاء لأحد.. ولا يمكن أن تختزل اليمن في نفرٍ من الناس

أنا شخصياً أعتبر تلك الدعوات من قبيل ذر الرماد على العيون بدليل أنهم لم يدعوا أحداً ممن تعرضوا للقتل أو التنكيل والسحل سواء بين الرفاق أنفسهم أو أثناء الحرب الأهلية بين الجبهتين القومية والتحرير التي قُتل فيها المئات.

لا وصاية

□ هناك أصوات تريد العودة للحكم أو إعلان الانفصال، ما تعليقكم على ذلك؟

– أولاً لابد من التأكيد أن اليمن موحد من المهرة الى الحديدة ومن صعدة الى عدن وليس من حق أي شخص أو حزب ادعاء الوصاية أو امتلاك شبر واحد من الارض اليمنية على امتدادها.. وكلام أو طرح كهذا ينم عن عقليات متحجرة تعيش خارج التاريخ، فإذا كان الاشتراكي حكم جزءاً من الأرض اليمنية فهل هذا يعطيه الحق في أن يتملكه بكل ما فيه من تاريخ وبشر وثروة، ولهذا على أصحاب هذه الافكار أن يراجعوا قراءة التاريخ من جديد ليدركوا أن اليمن باقٍ وأنهم ذاهبون.. اما عندما يتحدثون أنهم سلموا دولة فنحن نعرف أن الشعب جزء من تكوين الدولة وهو نفسه «الشعب» تنفس الصعداء بقيام الوحدة في محاولة لطيّ صفحة قاتمة من حياته أثناء فترة حكم الحزب.. وإذا كان أصحاب هذا الطرح قد تناسوا كيف كانت عدن وغيرها من المحافظات الجنوبية والشرقية فلابد من الإشارة الى انه لم يكن هناك أي مظاهر للدولة الحديثة، فلم يكن هناك طريق ترتبط المديريات والعزل بمركز المدن ولم يكن هناك مدارس إلا بعدد أصابع اليد الواحدة في عدن وبقية المحافظات، أما المديريات فكانت هناك مدارس من الصفيح حتى جامعة عدن كانت عبارة عن كليتين فقط وهي من بقايا مخازن جنود الاستعمار ولم تكن مخصصة كجامعة، أما الاتصالات فلا وجود لها إلا عدداً من الكبائن في عواصم المحافظات فقط.. تخيل أن مديريات ردفان الأربع كان لا يوجد فيها سوى مسجد صغير منذ عهد الاستعمار، أما الآن المدارس في ردفان تزيد عن ٤٧ مدرسة والجوامع اكثر من ٣٠ جامعاً حديثاً، ناهيك عن الاتصالات التي أصبحت في كل بيت والطرق التي تغطي كل القرى والعزل في أنحاء البلاد، والكليات والجامعات والمعاهد التقنية في كل المدن والمديريات والعزل، ولذا استطيع القول بأنه لم يكن هناك أي من مظاهر الدولة.. إنما كان هناك حزب فقط.

□ ولكنهم يقولون انهم اصبحوا خارج السلطة؟

– هذا الامر فيه قدر كبير من المغالطة فإذا عدنا إلى اتفاقية الوحدة فقد حددت فترة التقاسم بانتهاء الفترة الانتقالية وبدء عملية التداول السلمي للسلطة ولكن عندما جرت الانتخابات البرلمانية في ١٩٩٣م وحصل المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية كان بإمكانه تشكيل الحكومة بمفرده ولكن سماحة لتسامح علي عبدالله صالح فقد اشرك الحزب الاشتراكي في عدد كبير من الوزارات والمناصب العليا رغم أن القانون والدستور يجيز له الانفراد بالسلطة، ومع ذلك رفض الاشتراكي ذلك العرض ولجأ الى الحرب وإعلان الانفصال، وإذا نظرنا الى واقع الحال فإن الذي يدير السلطة في كل المحافظات هم من أبنائها سواء في المكاتب الحكومية أو المجالس المحلية، ناهيك عن المحافظين والوكلاء، أما على صعيد الوظائف العليا فإن معظم الوظائف والوزارات ورئاسة الوزراء والرئاسة فسنجد أن لأبناء المحافظات الجنوبية والشرقية نصيب الأسد فيها، ولذلك فلا يوجد أي نوع من الإقصاء الذي يدّعون وجوده الا إذا كانوا يريدون أن يختزلوا الجمهورية اليمنية ويضعوها في كفة ومصالح هؤلاء النفر في كفة أخرى خلافاً للدستور والقانون والمصلحة الوطنية.

□ إذاً ماذا سلّموا ولمن؟

– لم يسلّموا شيئاً غير الخراب والحرمان بل حملوا دولة الوحدة كل الديون التي تزيد عن (٥) مليارات دولار ونصف، سُخّرت لشراء الأسلحة التي تم تدميرها في حرب ١٩٨٦م، ولهذا فإننا نقول لهؤلاء: افيقوا وعودوا الى الحق وافتحوا صفحة جديدة لنُنسى الماضي.

هيئة وطنية

□ مؤخراً شكلت الهيئة الوطنية للدفاع عن الوحدة .. ما بواعث تشكيلها؟

– تشكلت الهيئة من كوكبة من أبناء ردفان بمختلف شرائحهم الاجتماعية والسياسية والاعيان ومنظمات المجتمع المدني الحريصين على الوحدة والسلم الاجتماعي بهدف القيام بالتوعية وكشف مخططات دُعاة التمزّق والانفصال، وأيضاً أهمية الحفاظ على الوحدة وتثبيت أركانها.

□ أشرت إلى دور منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية في الحفاظ على الوحدة.. فماذا عن دور المشائخ والشخصيات الاجتماعية؟

– هذه المنظمات تعمل كل ما بوسعها ووفق إمكاناتها في الدفاع عن الوحدة من خلال عملية التوعية باهمية الحفاظ على الثوابت، أما عن دور المشائخ والشخصيات الاجتماعية فهي مؤثرة وفاعلة في أوساط الناس ويقع عليها مسؤولية كبيرة في حماية الوحدة.. والمشائخ ينبغي أن يكونوا أكثر ارتباطاً بالدولة واسهاماً في الحفاظ على الامن والاستقرار وحل قضايا الناس، ولكن لابد من الاهتمام بهذه الشريحة المهمة في المجتمع لكي يكونوا اكثر تحمساً لخدمة الوطن ووحدته، ولكن للأسف نجد أن كثيراً ممن يثيرون الشغب والفوضى يحصلون على الامتيازات في الوقت الذي لا يحصل المشائخ والوطنيون على شيء، وهذا الامر قد يؤثر سلباً على نشاط وحماس هذه الشخصيات.

□ وماذا عن دور فرع المؤتمر الشعبي العام في المديرية لمواجهة تلك الاعمال وتوعية المواطن بأهمية الحفاظ على الوحدة؟

– منذ الوهلة الأولى لظهور تلك الأصوات النشاز سارعنا بالانخراط في أوساط الناس لتوعيتهم بأضرار تلك الثقافة، ورغم شحة الإمكانات إلا أننا عقدنا العديد من الندوات وخرجنا بالمسيرات المنددة، وهذا لا يعفينا من بذل مزيد من الجهود، ولكن لابد من التأكيد على أهمية إعطاء فرع المؤتمر في المحافظة ومديرية ردفان دعماً إضافياً لمواجهة مثل هذه الأنشطة لأننا نمر بظروف استثنائية ولابد من النزول الميداني الى العزل والمديريات، ناهيك عن ضرورة نزول القيادات المؤتمرية الى المديريات لتوضيح الحقائق للناس وسماع شكوى الناس ونقلها للقيادة العليا في الدولة حتى نشعر الناس أننا مع مطالبهم وحقوقهم العادلة لأننا شاهدنا خلال الفترة الماضية قيادات المشترك تنزل الى كل المديريات للبحث عن تأييد من أوساطهم، ولذا لابد من مواجهة تلك التحركات وإلا خسرنا الكثير من التأييد وهو ما لن نسمح به مهما كلفنا الأمر.

□ هل تشعرون أنكم مقصرون؟

– بالعكس نحن لم نقصر بل لقد بذلنا فوق قدراتنا وصرفنا لمواجهة نشاط الفرع من قوت أطفالنا لأننا نشعر أننا نحن المستفيدون ولكن هذه الظروف التي تعد استثنائية بحاجة الى جهود وتحركات وفق خطط ثابتة غير محكومة بردة الفعل لأن أصحاب المشاريع الصغيرة يتحركون وفق خطط وبرامج ينبغي التنبّه لمخاطرها من الآن والعمل على مواجهتها بشكل مكثف، ولكن في تصوري فإن المبلغ المخصص لنشاط الفرع في ردفان (٦٠٠٠) ريال شهرياً لا يكفي مصاريف الذهاب الى المحافظة لاستلامه، ولذلك لابد أن نتنبّه لمكامن القصور ونعمل على تجاوزها قبل فوات الأوان، أو سنتهم بالتقصير وإن لم يحدث.

□ كلمة أخيرة؟

– لابد من التأكيد أن هذه العصابات التي تقلق الأمن أصبحت منبوذة من كل أفراد المجتمع لأنهم عانوا في الأرض فساداً، ولذلك يتوجب على الجميع الوقوف ضد أهدافهم وعدم التهاون معهم لأن التهاون سيجعلهم يتمادون في تلك الاعمال الخارجة على الدستور والقانون.■

ما الذي ينبغي أن يُقال؟

عادل صالح طماح●

■ ونحن نحتفل بالعيد الوطني التاسع عشر لتحقيق الوحدة اليمنية المباركة، بهذه المناسبة أود أن أبوح ببعض الخواطر التي تجول في خلدي، والتي هي عبارة عن رد فعل على بعض الأقلام النشاز التي تحاول أن تستغل ما قامت به العناصر الخارجة عن القانون من أعمال تخريب وإقلاق للسكينة العامة، لتنفث سمومها في جسد الوحدة اليمنية الخالدة.

أقول إن بعض الصحفيين – إن جاز لنا تسميتهم كذلك – لم يعد لديهم ما يقولونه، إلا النيل من وحدة الأمة وتماسكها أملاً في نيل شهرة خادعة، أو تحقيق مكاسب مادية مشبوهة، وهم بذلك يستهلكون كثيراً من مصداقيتهم في معارك وهمية رسموها في خيالهم، وأرادوا أن يقودوا تلك المعارك بأقلامهم الماجورة، وبذلك سقطوا في مستنقع الفتنة ووحل العمالة، فلم ترفعهم أقلامهم تلك إلى مصاف الصانعين الحقيقيين للرأي العام، ولا هي انتشلتهم من مستنقعهم المنتن ووضعهم المخزي الذي سقطوا فيه.

وإذا كان هؤلاء المأزومون يحاولون تغطية وجوههم القبيحة ببعض المساحيق التي جلبها لهم أسيادهم في الخارج، محاولين بها تضليل الرأي العام وإيهام الناس بأن ما حدث ويحدث سببه الأول والأخير هي الوحدة، فإن وعي الجماهير وإيمانهم وحبهم العميق لوطنهم ووحدته كفيلة بأن تكشف لهؤلاء وأمثالهم بأنهم غير قادرين على التأثير في ولاء هذا الشعب العظيم لوطنه وحبه لوحدته.

إنني أدعو هؤلاء إلى تغليب مصلحة الوطن على مصالحهم الضيقة، وتحكيم منطق العقل على نزوات الهوى، كما أدعوهم دعوة صادقة بأن يراجعوا حساباتهم ويكاشفوا أنفسهم بالحقيقة التي لا تقبل الزيف والمساحيق، وسيكتشفون حينها أنهم صاروا منبوذين من مجتمعهم بل ومن الأمة جمعاء، وسيدركون أيضاً أنهم أصبحوا مصابين بداء حب التشرذم والفرقة، وما أقبحه من داء.. حينها يجب عليهم أن يعودوا إلى رشدهم ويعترفوا بالحقيقة المؤلمة والمرة، لأن الاعتراف بالداء البداية الصحيحة للشفاء، عند ذلك فقط يحق لهم أن يمتطوا صهوات أقلامهم وينطلقوا بها صوب الوجهة الصحيحة التي تبني ولا تهدم، تجمع ولا تفرق، الوجهة التي تصلح الود ولا تفسده، وتزرع الألفة ولا تقتلعها، الوجهة التي تنشر المحبة وتمنع البغضاء، تنشد المودة وتمقت الشحناء.. وهذا هو ما ينبغي أن يقال في هذه المناسبة العظيمة.■

* باحث في القانون – جامعة الجزائر